

واقع وأفاق الشمول المالي في العراق مع إشارة خاصة لإقليم كردستان - العراق.

ا . د . م اوميد إبراهيم حسن

## مستخلص البحث:

ارتفع الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي من خلال إيجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومية) لتحقيق الشمول المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الأمثل مع توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات، ونظراً لسعة إدراك دول العالم المختلفة لأهمية الشمول المالي، شجعت الباحث على دراسة الشمول المالي في إقليم كردستان العراق نظراً لما يتمتع به الإقليم من استقرار امني واقتصادي يساعد على توسيع نطاق الشمول المالي ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها بالاتي :

1- إن نسبة الشمول المالي في إقليم كردستان بلغت (47.0 %) بينما بلغت النسبة في العراق (23%) وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببعض الدول العربية أو النامية .

2 - هناك مجموعة من العوائق التي تقف حائلا دون توسيع مدى الشمول المالي لكي تبلغ نفس النسب في البلدان المتقدمة ، وهذه العوامل يمكن حصرها بـ (سوء الخدمات المصرفية ، تعقيد

الإجراءات المصرفية، البعد عن مكان الإقامة، عدم الثقة في النظام المصرفي، قلة فروع المصارف).

مصطلحات البحث :النظام المصرفي ، الشمول المالي ، الخدمات المالية ، المنتجات المالية ، المصارف الالكترونية

هيكل الدراسة :

كي يستطيع الباحث عرض الدراسة بشكل منهجي ، تم تبويبها على الشكل الآتي :

مقدمة.

أولاً: الإطار المنهجي للبحث.

1.1- إشكالية البحث وأهميته

2.1- فرضية البحث

3.1- أهداف البحث .

ثانياً: الإطار النظري للبحث

1.2- مفهوم الشمول المالي.

2.2- أبعاد الشمول المالي حسب البنك الدولي.

3.2- واقع الشمول على المستوى الدولي.

4.2- متطلبات واليات بناء استراتيجيات الشمول المالي في العراق.

ثالثاً: الإطار التطبيقي للبحث.

1.3 - تصميم استمارة جمع البيانات.

2.3- مجتمع وعينة البحث.

3.3- تحليل البيانات.

مقدمة :

في نهاية أزمة الرهن العقاري العالمية التي حدثت عام 2007 والتي أدت إلى انهيارات كبيرة في السوق المالي والمصرفي ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي من خلال إيجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومية) لتحقيق الشمول المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الأمثل مع توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات ونظراً لأهمية الموضوع فقد بادرت حوالي 100 دولة باتخاذ خطوات لإنشاء إستراتيجية وطنية للشمول المالي أو إصدار تشريعات تنظم عملية الإنشاء، وقد رافق ذلك انضمام أكثر من 122 مؤسسة مالية عالمية للتحالف العالمي للشمول المالي والتزم أكثر من 47 دولة من دول العالم النامي (بإعلان مايا) لتعزيز الشمول المالي (التحالف العالمي للشمول المالي، 2010) ، ونظراً لسعة إدراك دول العالم المختلفة لأهمية الشمول المالي ،شجعت الباحث على دراسة الشمول المالي في إقليم كردستان العراق نظراً لما يتمتع به الإقليم من استقرار امني واقتصادي يساعد على توسيع نطاق الشمول المالي.

أولاً: الإطار المنهجي للبحث.

1.1- إشكالية البحث وأهميته .

نظراً لأهمية الشمول المالي لكونه يستهدف توسيع نطاق الخدمات المالية إلى اكبر شريحة من المستفيدين وبالتالي يعمل على إدماج هذه الشريحة في الخدمات المالية والمصرفية وزيادة فعاليتها في التأثير على قنوات الادخار والاستثمار وانعكاس ذلك على زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي توسيع مستوى الرفاهية الاجتماعية، انطلاقاً من هذه الأهمية ، يمكن طرح إشكالية البحث بالتساؤلات الآتية:

- ما هو مدى الشمول المالي في إقليم كردستان.

- ما هي معوقات تعزيز الشمول المالي في إقليم كردستان

2.1- فرضية البحث.

يقوم هذا البحث على الفرضيتين التاليتين :

الفرضية الأولى : الشمول المالي في إقليم كردستان ضعيف وهو دون المتوسط الوطني.

الفرضية الثانية : (يعتقد إن ضعف وسوء الخدمات المصرفية إضافة إلى عامل الثقة والأمان تعد

عائقاً رئيساً في عدم توسع الشمول المالي).

### 3.1- أهداف البحث

يستهدف البحث تحقيق الآتي:

- الوقوف على مستوى الشمول المالي في إقليم كردستان .
- تحديد طبيعة المعوقات التي تحول دون تحقيق الشمول المالي.
- اقتراح الاستراتيجيات التي تساعد على توسيع نطاق الشمول المالي.

ثانياً: الإطار النظري للبحث

### 1.2- مفهوم الشمول المالي.

الشمول المالي، مصطلح يحمل في ثناياه العديد من التعريفات، ولعل أبرزها: إدخال أو دمج الفئات التي يطلق عليها مهمشة مالياً أو من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لها بالانخراط في عمليات النظام المصرفي، بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية باستخدام نظم الاتصالات الحديثة، بمعنى إتمام جميع التعاملات المالية بطريقة إلكترونية .

ويعرّف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي» على أنه ( نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية). ونظراً لتباين التعريف ويهدف التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي مقبول دولياً، وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي الشروط الأساسية التالية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي ( جلال الدين بن رجب، 2015):

• **الفائدة والملائمة** : اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.

• **الاتساق** : ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.

• **التوازن** : تناول الشمول المالي لجانب العرض ( الوصول للخدمات المالية ) والطلب ( الاستفادة من هذه الخدمات . )

• **البراغماتية** : الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد.

• **المرونة** : ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي .

### 2.2- أبعاد الشمول المالي حسب البنك الدولي.

وضع البنك الدولي مجموعة من المؤشرات والأبعاد التي يمكن من خلالها قياس الشمول

المالي ، وهذه الأبعاد يمكن تلخيصها بالمؤشرات الآتية ( Asli Demirgue – Kunt and Leora Klapper )

« P. 3) « Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex) » (2012)  
The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation-

#### البعد الأول : استخدام الحسابات المصرفية:

هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس بعد استخدام الحسابات المصرفية منها:  
• نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد،  
ومؤسسات التمويل الصغرى.

• الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية).

• عدد المعاملات (الإيداع والسحب).

• طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

البعد الثاني : - الادخار: توجد مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الادخار منها .

• النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات  
المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها).

• النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير  
غير

رسمي أو أي شخص خارج الأسرة.

• النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلاف ذلك (الادخار في المنزل) خلال 12 شهر  
الماضية.

البعد الثالث : الاقتراض: ويتضمن هذا البعد المؤشرات الآتية.

• النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.

• النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر (تقليدية غير رسمية

بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

البعد الرابع : المدفوعات: ويتضمن هذا البعد المؤشرات الآتية.

• النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في  
12 شهر الماضية.

• النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة  
الذين

يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.

• النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال

في 12 شهر الماضية.

-البعد الخامس : التأمين: ويتضمن هذا البعد المؤشرات الآتية

•النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.

•النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ويقومون بالتأمين على

أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية( هطول الأمطار والعواصف والحرائق وغيرها).

### 3.2 - واقع الشمول المالي على المستوى الدولي.

الشمول المالي باعتباره دمج الفئات التي يطلق عليها مهمشة ماليا أو من ذوي الدخل المالي المنخفض بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية باستخدام نظم الاتصالات الحديثة. وبناءً على ذلك تباين موقف الدول فيما يتعلق بالشمول المالي حيث حظيت الدول المتقدمة بدرجة عالية من الشمول المالي في حين كانت درجة الشمول المالي في البلدان النامية والعربية منها ضعيفة والجدول الآتي يكشف عن مدى الشمول المالي في دول مختارة .

جدول رقم ( 1 )

مؤشرات مختارة حول الشمول المالي على المستوى الدولي

المجموعة	البلد	النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم حسابات مصرفية	الفرق بين النساء والرجال الذين يمتلكون حسابات مصرفية	الفرق بين الأغنياء والفقراء الذين يمتلكون حسابات مصرفية
مجموعة الدول الصناعية المتقدمة	السويد	100%	---	---
	سويسرا	98%	---	---
	نيوزلندا	99%	---	---
	اليابان	98%	---	---
	أمريكا	93%	---	12%
	ألمانيا	99%	---	---
مجموعة الدول الصاعدة	البرازيل	70%	5%	22%
	الهند	80%	6%	5%
	تركيا	69%	29%	20%
مجموعة بلدان عربية نفطية وغير نفطية	العراق	23%	6%	7%
	الأردن	42%	6%	7%
	الكويت	80%	10%	15%
	السعودية	72%	22%	12%
	الإمارات	88%	16%	9%
	لبنان	45%	24%	25%
	ليبيا	66%	29%	20%
	تونس	37%	17%	26%
	اليمن	8%	32%	42%

المصدر : Global index data base 2017 ، World bank.p126

أظهرت بيانات للبنك الدولي، أن نسبة الشمول المالي في السويد سجلت أعلى مستوى في دول مجموعة العشرين في عام 2017، حيث بلغت النسبة 100 %، وجاءت بعدها نيوزلندا بنسبة 99% ثم سويسرا واليابان بنسبة 98 % في كليهما، وعربياً سجلت اليمن أقل مستوى في نسبة الانتشار المالي في عام 2017، حيث لم تتجاوز النسبة فيها 8 % من إجمالي عدد السكان فوق سن 15 عاماً، وفي العراق بلغت النسبة 23 %، وفي الأردن بلغت النسبة 42 %، وفي تونس بلغت النسبة 37%.

## 2-4 متطلبات واليات بناء استراتيجيات الشمول المالي في العراق:

أظهرت بيانات للبنك الدولي (البنك الدولي، 2017)، أن نسبة الشمول المالي في العراق بلغت 23 % عام 2017 متأخراً بذلك على عدد من الدول الأجنبية والعربية ، وكي يتم معالجة هذه المشكلة فإن ذلك يتطلب دراسة الآتي :

### متطلبات الشمول المالي:

لكي يتم دراسة الشمول المالي لابد من تحقيق مجموعة من المتطلبات والتي يمكن

إيجازها كالآتي :

- 1 . تحديد الأهداف التي يمكن من خلالها تحقيق ورفع كفاءة الشمول المالي (اتحاد بنوك مصر، 2016).
2. دراسة السوق المصرفي دراسة جديدة لمعرفة مدى جدوى المنتجات الموجودة حالياً ومدى تناسبها مع احتياجات أفراد المجتمع.
3. دراسة مطالب واحتياجات السوق من الخدمات المصرفية لتحقيقها على أرض الواقع.
4. لعمل على إطلاق خدمات جديدة تغطي كافة المتطلبات المالية والمصرفية لكل فئات المجتمع.
5. من شروط الشمول المالي متابعة العملاء ومدى رضاهم عن الخدمات المتاحة وتوفير وتزويدهم بكل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم.
- 6 . توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم والتي تساعد على إدارة أموالهم بطريقة سليمة.
7. العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المقدمة .

## آليات بناء استراتيجيات الشمول المالي في العراق

كي يتم تصميم وتبني إستراتيجية الشمول المالي في العراق يستحسن العمل وفق السياقات الآتية:

1 : تشكيل فريق يكلف بتصميم إستراتيجية الشمول المالي على أن يكون هذا الفريق من أصحاب المصلحة من وجود هذه الإستراتيجية ،وعلى ضوء ذلك فان هذا الفريق لابد أن يتكون من الجهات الآتية :

- المصرف المركزي والمصارف التجارية والمتخصصة .
  - رابطة المصارف الأهلية .
  - الوزارات القطاعية ( المالية ،الاقتصاد، الاتصالات )
  - الغرف التجارية والصناعية وهيئة سوق رأس المال.
  - الجامعات ومراكز البحوث والدراسات.
- 2- إجراء دراسات مسحية بطريقة (CROSS SECTION) وباستخدام طريقة المعاينة العنقودية لجمع البيانات)، للوقوف على طبيعة التعاملات المالية الحالية وآفاقها المستقبلية.
- 3- القيام بتحليل الوضع القائم من خلال استخدام المصفوفة المتداخلة (SWOT&PESTEL)
- للموقوف على الفرص والتهديدات التي تواجه بناء الإستراتيجية مع وضع الأوزان الترجيحية
- لكل عنصر من عناصر المصفوفة .
- 4- بناء المؤشرات المتعلقة بجانب الطلب والعرض على الخدمات المصرفية بشكليها التقليدي
- والرقمي .
- 5- تحديد متطلبات بناء الإستراتيجية على ضوء ما ورد في الفقرة(ثالثا).
- 6- وضع خطة زمنية (قصيرة ، متوسطة، طويلة) الأجل لتحقيق الاستدامة المالية والشمول المالي .
- 7- وضع مؤشرات مراقبة لتنفيذ الإستراتيجية .

ثالثا: الإطار التطبيقي للبحث.

- 1.3 - تصميم استمارة جمع البيانات.
- 2.3 - مجتمع وعينة البحث.
- 3.3 - تحليل البيانات.
- 1.3 - تصميم استمارة جمع المعلومات.

لغرض جمع المعلومات الضرورية لانجاز الدراسة، قام الباحث بتصميم استمارة جمع معلومات، وقد تضمنت هذه الاستمارة نوعين من البيانات هما :

أ. البيانات العامة مثل ( الجنس ، العمر ، المستوى التعليمي ، المنطقة ، المحافظة .. وغيرها)

ب. البيانات المتعلقة بإبعاد الشمول المالي وهي ( بعد الادخار ، بعد التعامل مع الحسابات المصرفية ، بعد الاقتراض ، بعد المدفوعات ، بعد التامين )، وقد استخدم الباحث في هذه الأسئلة المقياس الثنائي ( نعم ، لا ) ، حيث أعطى للإجابة ( لا ) القيمة (1) ، وللإجابة نعم القيمة (2) ، ويعود سبب استخدام المقياس الثنائي حصرا لكون الأسئلة هي أسئلة حقائق لا تحمل التأويل أو التعدد فوق المقياس الثنائي.

### 2.3- مجتمع وعينة البحث.

لغرض تحديد حجم عينة البحث من الضروري تحديد مجتمع البحث، ومجتمع البحث هو جميع السكان في إقليم كردستان موزعين حسب البيئة ( حضرية ، ريفية)، وللوقوف على عدد السكان، تمت الاستعانة بأحدث بيانات صادرة عن وزارة التخطيط في بغداد ، وهذه البيانات كما موضحة في الجدول الآتي:

#### جدول رقم (2)

تقديرات السكان في إقليم كردستان - العراق لعام 2018 (بآلاف)

المجموع الكلي	المجموع		الريف		الحضر		المحافظة
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
778,881,1	391,918	387,963	078,155	609,155	313,763	778,780	أربيل
279,162,2	603,080,1	676,081,1	844,163	556,168	288,917	831,914	السليمانية
535,292,1	856,644	679,647	844,166	556,168	012,478	123,479	دهوك
5,336,592	1,563,247	2,692,742	485,766	492,721	2,158,613	2,174,732	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء \_ تقديرات السكان لعام 2018، بغداد .2018

وعلى ضوء هذه البيانات تم تحديد حجم العينة العشوائية النسبية كالآتي:

جدول رقم ( 3 )

توزيع العينة حسب المحافظات المشمولة بالدراسة

المحافظة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة
أربيل	75	72
السليمانية *	86	80
دهوك	52	48
المجموع	213	200

\*السليمانية بضمنها محافظة حلبجة.

### 3.3- تحليل البيانات العامة.

النوع:

جدول رقم ( 4 )

توزيع العينة حسب النوع

المحافظة	ذكر	انثى	المجموع
أربيل	54	18	72
سليمانية	57	23	80
دهوك	38	10	48
المجموع	149	51	200

من الجدول رقم ( 4 ) ، يلاحظ إن مجموع الذكور المشمولين بالدراسة كانت أكبر من مجموع الإناث ويعود ذلك إلى صعوبة الوصول إلى المبحوثين من الإناث وضعف استجابتهم ، حيث بلغت نسبة الذكور الذين تم شمولهم بالاستبيان إلى ( 74.5 % ) ن في حين بلغت نسبة الإناث ( 25.5 % ) فقط.

العمر:

جدول رقم ( 5 )

توزيع العينة حسب العمر

المحافظة	أقل من 18 سنة	18 سنة فأكثر	المجموع
أربيل	5	67	72
سليمانية	9	81	80
دهوك	3	45	48
المجموع	17	183	200

من الجدول رقم ( 5 ) ، يلاحظ إن مجموع اللذين تتجاوز أعمارهم ( 18 سنة فأكثر ) من المشمولين بالدراسة كانت أكبر من مجموع من هم دون سن الـ ( 18 سنة ) ، حيث بلغت نسبة من تتجاوز أعمارهم ( 18 سنة فأكثر ) ( 91.5 % ) ، في حين بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن ( 18 سنة ) ( 8.5 % ) فقط.

مكان الإقامة:

جدول رقم ( 6 )

توزيع العينة حسب منطقة السكن

المحافظة	بيئة حضرية	بيئة ريفية	المجموع
أربيل	44	28	72
سليمانية	56	24	80
دهوك	34	14	48
المجموع	134	66	200

من الجدول رقم ( 6 ) ، تبين إن المشمولين بالدراسة ممن يقطنون البيئة الحضرية بلغ (134) أي بما نسبته (67%) مقابل ما نسبته (33%) من المقيمين في المناطق الريفية ، وهذا النسب تتطابق مع التوزيع السكاني في الإقليم بين البيئة الحضرية والريفية .

نوع العمل :

جدول رقم ( 7 )

توزيع العينة حسب نوع العمل ( الوظيفة)

المحافظة	وظيفة	مهن حرة	المجموع
أربيل	50	22	72
سليمانية	61	19	80
دهوك	36	12	48
المجموع	147	53	200

من الجدول رقم ( 7 ) ، تبين إن المشمولين بالدراسة حسب نوع العمل تميل لصالح من لديهم وظائف سواء كان في القطاعين العام والخاص حيث بلغت نسبتهم (5،73%) مقابل ما نسبته (26.5%) ممن يعملون في مهن حرة وليس لديهم وظائف .

المستوى التعليمي :

جدول رقم ( 8 )

توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المحافظة	شهادة الدراسة الابتدائية	شهادة الدراسة المتوسطة	شهادة الدراسة الثانوية	شهادة الدراسة الجامعية	شهادة الدراسة فوق الجامعية	المجموع
أربيل	2	13	24	20	13	72
سليمانية	6	14	25	25	10	80
دهوك	6	9	13	12	8	48
المجموع	14	36	62	57	31	200

من الجدول رقم ( 8 ) ، تبين إن توزيع العينة حسب المستوى التعليمي يميل لصالح من يحملون الشهادة الثانوية والذين بلغ عددهم ( 62 شخص) وبما نسبته (31%) ، في حين جاءت نسبة من يحملون الشهادة الجامعية الأولى بالمرتبة الثانية (28.5%) لتصبح النسبة التراكمية لحملة الشهادة الثانوية والجامعية والبالغة (59.5%) هي الغالبة في العينة المشمولة بالدراسة .

تحليل الأسئلة المتعلقة بإبعاد الشمول المالي:

جدول رقم ( 9 )

إجابات العينة حول أبعاد الشمول المالي

نعم		لا		الأسئلة مصنفة حسب الأبعاد
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
				بعد الادخار
8.5	17	91.5	183	هل قمت بالادخار في المؤسسات المالية والمصرفية خلال عام 2018
16.0	32	84.0	168	هل قمت بالادخار خارج المؤسسات المالية والمصرفية ( جمعيات ادخار مع الأقارب والأصدقاء).
26.5	53	73.5	147	هل قمت بالادخار في المنزل خلال عام 2018.
				بعد التعامل مع الحسابات المصرفية
47.0	94	53.0	106	هل لديك حساب مصرفي .
				في حالة الإجابة بنعم على السؤال السابق ، ما هو الغرض من الحساب المصرفي
65.0	62			- حسابات شخصية.
25.0	32			- حسابات تجارية.
				كم عدد معاملات الإيداع والسحب خلال عام 2018
6.3	6			- من 1 - 5.
31.9	30			- من 6 - 10
61.7	58			- أكثر من 10
				طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية:
46.8	44			- مراجعة البنك مباشرة .
36.1	34			- أجهزة الصراف الآلي .
17.1	16			- الهاتف النقال.
				في حالة الإجابة بعدم وجود حساب مصرفي ، فإن سبب ذلك يعود إلى:
5.6	6			قلة فروع المصارف .
7.5	8			البعد عن مكان الإقامة.
14.1	15			تعقيد الإجراءات المصرفية.

16.3	17			سوء الخدمات المصرفية .
7.5	8			عدم الثقة في النظام المصرفي.
49.0	52			جميع ما سبق
بعد الاقتراض				
4.0	8	96.0	192	هل قمت بالاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية خلال عام 2018
11.5	23	88.5	177	هل قمت بالاقتراض من خارج المصارف ( الاقتراض من الأقارب والأصدقاء).
بعد المدفوعات				
30.5	61	69.5	139	هل تتلقى الأجور أو أي نوع من المقبوضات من خلال الحسابات المصرفية.
12.0	24	88.0	176	هل قمت بإرسال أو تلقي أموال عن طريق حسابات مصرفية خلال عام 2018
بعد التامين				
2.0	4	96.0	196	هل لديك وثيقة تامين على الحياة.
28.5	57	71.5	143	هل لديك وثائق تامين ضد أنواع مختلفة أخرى من الأخطار

من الجدول رقم (9) ، يمكن استخلاص الأتي:

- فيما يتعلق ببعده الادخار فان ما نسبته (8%) ممن لديهم القدرة على الادخار يضعون مدخراتهم داخل المصارف. وهذه النسبة تدل على ارتفاع مستوى الاكتناز لدى عينة البحث.
- قدر التعلق ببعده التعامل مع المصارف فقد بلغت نسبة الذين لديهم حسابات مصرفية في إقليم كردستان (47.0%) وهي أعلى من المعدل الوطني في العراق والبالغة (23%) ويعود سبب ارتفاع النسبة في الإقليم إلى الاستقرار الأمني وكثرة أعداد المصارف الوطنية والأجنبية العاملة في الإقليم.
- فيما يتعلق ببعده الاقتراض فقد لوحظ انخفاض كبير في نسبة الذين يقومون بالاقتراض من المصارف حيث بلغت نسبتهم (4%) فقط ، ويعود ذلك إلى صعوبة إجراءات الحصول على القروض المصرفية.
- يلاحظ من خلال بعده المدفوعات، إن من يستفيدون في تحويل أو استلام الأموال عن طريق الشبكات المصرفية وشركات تحويل الأموال لا يزال ضعيفاً.
- فيما يتعلق ببعده التامين هناك ضعف واضح في عدد ونسبة الأشخاص الذي يتعاملون بوثائق التامين المختلفة باعتبارها احد أوجه النشاط المالي للشركات والأشخاص، حيث

الذين يمتلكون وثائق تامين على الحياة ضعيفة جدا ولم تتجاوز نسبتهم (2%) ، أما أنواع التامين الأخرى فان ارتفاع النسبة فيها يعود حسب اعتقاد الباحث إلى التامين الإجباري على السيارات حصرا دون أنواع التامين الأخرى.

اختبار فرضية البحث: يستند هذا البحث على الفرضيتين الآتيتين :

- الشمول المالي في إقليم كردستان ضعيف وهو دون المتوسط الوطني.
- يعتقد إن ضعف وسوء الخدمات المصرفية إضافة إلى عامل الثقة والأمان تعد عائقا رئيسا في عدم توسع الشمول المالي
- ولاختبار هاتين الفرضيتين قام الباحث بالاتي :

1- اختبار الفرضية الأولى (الشمول المالي في إقليم كردستان ضعيف وهو دون المتوسط

الوطني)

ولغرض اختبار هذه الفرضية تم حساب النسب المئوية لإجابات العينة حول أسئلة الدراسة والذين كانت إجاباتهم (نعم) على جميع فقرات الاستبيان ، وقد بلغت نسبة الشمول المالي في إقليم كردستان (47.0) ، وهو ضعف نسبة الشمول المالي في العراق والبالغة (23%) ، حسب بيانات البنك الدولي الواردة في جدول رقم (1) الوارد في هذه الدراسة. وبناء على ذلك سيتم رفض فرضية البحث وقبول الفرض البديل الذي يشير إلى إن الشمول المالي في إقليم كردستان أعلى من المعدل الوطني.

2 - اختبار الفرضية الثانية (يعتقد إن ضعف وسوء الخدمات المصرفية إضافة إلى عامل الثقة والأمان تعد عائقا رئيسا في عدم توسع الشمول المالي). ولغرض اختبار هذه الفرضية تم حساب النسب المئوية لإجابات العينة حول أسئلة الدراسة والذين كانت إجاباتهم (نعم) على فقرات الاستبيان المتعلقة بأسباب عدم التعامل مع النظام المصرفي. وكان ترتيب العوامل قد حسب تنازليا من الأعلى إلى الأدنى حسب أهمية كل عائق من عوائق عدم التعامل مع المصارف.

جدول رقم (10)

الأهمية النسبية لعوائق التعامل مع النظام المصرفي في إقليم كردستان

جميع العوامل	%49.0
سوء الخدمات المصرفية .	%16.3
تعقيد الإجراءات المصرفية.	%14.1
البعد عن مكان الإقامة.	% 7.5
عدم الثقة في النظام المصرفي.	% 7.5
قلة فروع المصارف .	%5.6

النتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج :

توصل البحث من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية إلى النتائج الآتية:

1- إن نسبة الشمول المالي في العراق والبالغة (23%) تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة ببعض الدول

العربية أو النامية ، أما نسبة الشمول المالي في إقليم كردستان فقد بلغت (47.0%)

2 - يمكن قياس درجة الشمول المالي من خلال عدة أبعاد وقد أثبتت الدراسة التجريبية ومن خلال عينة البحث ما يلي :

- فيما يتعلق ببعد الادخار فان ما نسبته (8%) ممن لديهم القدرة على الادخار يضعون مدخراتهم داخل المصارف.

- بلغت نسبة الذين لديهم حسابات مصرفية في إقليم كردستان (47.0%) وهي أعلى من المعدل الوطني في العراق والبالغة (23%) حسب بيانات البنك الدولي ويعود سبب ارتفاع النسبة في الإقليم إلى الاستقرار الأمني والانتعاش الاقتصادي وكثرة أعداد المصارف الوطنية والأجنبية العاملة في الإقليم مقارنة بمناطق العراق الأخرى.

- لوحظ انخفاض كبير في نسبة الذين يقومون بالاقتراض من المصارف حيث بلغت نسبتهم (4%) فقط ، ويعود ذلك إلى صعوبة إجراءات الحصول على القروض المصرفية.

- يعاني بعد المدفوعات من ضعف حيث إن من يستفيدون في تحويل أو استلام الأموال عن طريق الشبكات المصرفية وشركات تحويل الأموال لا يزال ضعيفاً.

- هناك ضعف واضح في عدد ونسبة الأشخاص الذي يتعاملون بوثائق التأمين المختلفة باعتبارها احد أوجه النشاط المالي للشركات والأشخاص، حيث بلغت نسبة من لديهم وثائق تأمين على الحياة (2%) ، أما أنواع التأمين الأخرى فان ارتفاع النسبة فيها يعود حسب اعتقاد الباحث إلى التأمين الإجباري على السيارات حصرا دون أنواع التأمين الأخرى.

3 - هناك مجموعة من العوائق التي تقف حائلا دون توسيع مدى الشمول المالي لكي تبلغ نفس

النسب في البلدان المتقدمة ، وهذه العوامل يمكن حصرها بـ (سوء الخدمات المصرفية ، تعقيد الإجراءات المصرفية، البعد عن مكان الإقامة، عدم الثقة في النظام المصرفي، قلة فروع المصارف).

ثانياً : التوصيات :

من خلال النتائج التي توصل إليها البحث ، يمكن وضع المقترحات الآتية لمعالجة مشكلة ضعف الشمول المالي في العراق بوجه عام وفي إقليم كردستان بوجه خاص، وهذه المقترحات هي:

1- زيادة الوعي والتنقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال تعاون كافة الأطراف المهمة بتعزيز الشمول المالي.

2- تشجيع المواطنين على الادخار والاستثمار من خلال المؤسسات المصرفية والمالية.

3- التوسع في فتح الفروع المصرفية ليتم تغطية كافة المناطق بالخدمات المصرفية، مما يسهل

على المواطنين الاندماج في النظام المصرفي.

4 - تعزيز إجراءات حماية المستهلك من خلال تطبيق السياسات ذات العلاقة بالشفافية

والإفصاح ، كما يجب تعريف المتعاملين بحقوقهم وواجباتهم .

5 - تبسيط الإجراءات المصرفية والتوسع في استخدام الصيرفة الالكترونية لضمان تدفق

الخدمات

بسهولة وسرعة وأمان لجميع المستفيدين من الخدمات المصرفية.

6 - التوسع في أنشطة التمويل الأصغر لجذب اكبر عدد ممكن من البالغين للانخراط في

التعاملات المالية.

7 - بناء المنصات والتطبيقات الالكترونية لتوسيع وتنويع الخدمات المالية ووصولها إلى اكبر

شريحة من السكان ببسر وبتكاليف منخفضة.

### Abstract

1. An electronic contract is defined as "an agreement concluded wholly or partially electronically."
2. The provisions applicable to conventional contracts apply to offer and acceptance, except that the difference lies in the method of expression, whether through visual, audible, or written electronic means.
3. Electronic offer takes several forms, such as offer via email, offer via live chat or online viewing, and offer via a website.
4. There is a jurisprudential debate about the validity of silence as consent in electronic contracts, but the prevailing opinion is to accept silence as an expression of acceptance.
5. An electronic contract has the evidential force of ordinary documents if it is linked to a protected or authenticated electronic signature. If it is not linked to an electronic signature, it has the evidential force of unsigned papers.
6. One of the most important methods for settling disputes arising from electronic contracts is known as electronic arbitration and electronic negotiations.

المراجع :

أولاً: العربية.

- 1- التحالف العالمي للشمول المالي، (فبراير 2010)، قياس الاندماج العالمي للجهات التنظيمية، نيويورك، ص. 46.
- 2- الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص 18.
- 3- البنك الدولي (2014)، تقرير التنمية المالية، نيويورك، ص 51.
- 4- الدلوي، أمجد صابر، (2015) تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في ظل التجارة الإلكترونية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، العراق.
- 5- اتحاد بنوك مصر (2016)، مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدي، القاهرة، ص 22.
- 6- البنك الدولي، (2017)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، نيويورك، ص 114.
- 7- جلال الدين بن رجب (2018)، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول.
- 8- وزارة التخطيط (2018)، تقديرات السكان لعام 2018، بغداد، ص 38.

ثانياً: الأجنبية :

- 1- Asli Demirgue, Kunt and Leora Klapper. (2012). Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex), the World Bank. P. 3.
- 2- Alabass, H. S. H. H., Harjan, S. A., Teng, M., & Shah, S. S. H. (2019). The Impact of Corporate Political Connections on Corporate Financial Decisions: Evidence from an Emerging Market. Journal of Management Information and Decision Sciences.
- 3- Al. H. M. K., Zhang, J., Abdulreza, M. S., Harjan, S. A., & Shah, S. S. H. (2019). The Role of Financial Inclusion and Competitive Advantage: Evidence from Iraqi Islamic Banks. International Journal of Economics and Financial Issues, 9(3), 193.

- 4- Th. H. Thabit, and M. B. Raewf, “The Impact of Voluntary Disclosure on SMEs in Developing Countries”, Journal of Global Business and Social Entrepreneurship (GBSE), 4(5), 19-31, 2016.
- 5- Jameel, A. S., & Ahmad, M. A. (2018). Determine some factors that affect to adoption of e-commerce among small and medium enterprises in Erbil. Polytechnic Journal, 8(1). <https://doi.org/10.25156/ptj.2018.8.1.146>
- 6- Raewf M., & Mahmood Y., (2021). The Cultural Diversity in the Workplace. Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences, 5(1), 1-6. <https://doi.org/10.24086/cuejhss.v5n1y2021.pp1-6>
- 7- Saber A. Al-delawi, S. (2019). Determinants of Profitability in Commercial Banks : a Field Study in a Sample of the Iraqi Private Commercial Banks. 6(2).
- 8- World Bank Global Findex data base 2017, p126 .